

Distr.: General
26 June 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٢٠ (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

نيويورك، ٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت**

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية
والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث

تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبيريا وتعميرها

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

شكل مساعدة تقنية ولوجستية كبيرة قدمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظومة الأمم المتحدة، وكبار المانحين الذين يساعدون ليبيريا عادة، لا سيما الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وهولندا، وفرنسا، والدانمرك، والنرويج، والسويد، وألمانيا، والمملكة المتحدة. وواصلت وكالات الأمم المتحدة عن طريق نظام المنسقين المقيمين دعمها لتعزيز مكاسب عملية السلام.

٢ - وبعد تولي السلطة، بدأت الحكومة برنامج التعمير الوطني لتلبية الاحتياجات الماسة الناشئة عن النزاع، وإرساء الأسس لانعاش مستدام في الأجل الطويل. وكانت صياغة برنامج التعمير الوطني قائمة على المشاركة على حد بعيد

١ - كان تولي الحكومة التي يرأسها شارل غ. تايلور في آب/أغسطس ١٩٩٧ حدثا هاما في انتقال ليبيريا من نزاع مدني إلى سلم وفي استئناف الأنشطة الإنمائية الطبيعية. ولكن، وبعد سنتين ونصف من ذلك الحدث، لا يزال الطريق إلى السلم المستدام والانعاش محفوف بالمخاطر لأسباب تعود أساسا إلى مشاكل حكم متبقية وإلى قلة الدعم الخارجي لبرنامج التعمير في البلد. ولم تسفر عودة البلد إلى السلم عن انعاش اجتماعي واقتصادي مستدام وسريع بالرغم من البرامج التي بدأتها الحكومة لتحقيق الوفاق والتعمير. وتلقت عملية السلام دعما من المجتمع الدولي في

** E/2000/100.

* A/55/50

ثانيا - الإجراءات المحددة التي اتخذت استجابة لمؤتمر المانحين

٤ - عُرض برنامج التعمير الوطني على المانحين في المؤتمر الذي عُقد في باريس يوم ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وكانت ردود الفعل الأولى مواتية وبلغ مجموع التبرعات المعلنة والالتزامات بالدفع ٢٢٩,٩ مليون دولار، أي ١٠٩ في المائة من احتياجات تمويل الفترة الأولى. وعُقد اجتماع مصغّر للمانحين في واشنطن العاصمة يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج والحالة العامة في البلد. ومن نتائج ذلك الاجتماع إيفاد المانحين بعثة تقييم مشتركة إلى مونروفيا. وأوفدت البعثة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٥ - وحضر اجتماع منروفيا ممثلون عن الولايات المتحدة، وهولندا، والاتحاد الأوروبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومكتب الأمم المتحدة لدعم عملية بناء السلام في ليبيريا، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واشترك في قيادة البعثة البنك الدولي والبرنامج الإنمائي. وفيما يلي أهداف البعثة:

(أ) تقييم تنفيذ برنامج التعمير الوطني واستخدام الأموال التي تعهد المانحون بدفعها في اجتماع باريس عام ١٩٩٨؛

(ب) استعراض التقدم المحرز في مجالات محددة لا تزال تثير قلق المانحين، منها احتكار الأرز والنفط، وهيئة بيئة تمكينية للقطاع الخاص بوسائل منها تعزيز الإطار القانوني والقضائي، والحكم، وحقوق الإنسان؛

(ج) التشاور بشأن أعمال متابعة استنتاجات

البعثة.

وأخذت في اعتبارها آراء ومساهمات منظومة الأمم المتحدة، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومؤسسات بریتون وودز، والاجتماع المدني، والمنظمات غير الحكومية العاملة في البلد. وحدد برنامج التعمير الوطني المجالات التي توليها الحكومة أولوية، وهي تعزيز السلام والديمقراطية، وإعادة التوطين، وإعادة إدماج السكان وإشراكهم بنشاط، إضافة إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والمؤسسية التي دُمّرت عمليا خلال النزاع.

٣ - وبالنظر الى الأهداف المذكورة أعلاه، تتجه المساعدة الإنسانية نحو بناء القدرة على الحكم القائم على المشاركة والمساءلة واستعادة شبكة الضمان الاجتماعي للسكان الذين يبلغ عددهم حاليا ٢,٦ مليون نسمة ويتزايد عددهم بمعدل ٢,٤ في المائة سنويا. وتفيد تقديرات التقييم القطري المشترك الذي تقوم به الأمم المتحدة أن ثمانين في المائة من سكان البلد يعيشون تحت خط الفقر الممثل في دولار واحد في اليوم. وانخفض نصيب الفرد من الدخل من ٤٥٧ دولارا سنة ١٩٨٧ الى ١٥٠ دولارا سنة ١٩٩٧ ولم يرتفع إلا إلى ٢٢٥ دولارا في عام ١٩٩٩. ويبلغ معدل وفيات الرضع ٧٨٠ لكل ١٠٠٠ مولودا حيا، إضافة إلى معدلات وفيات واعتلال مرتفعة لدى الكبار بسبب أمراض يمكن اتقاؤها وعلاجها بسهولة. وتشدد المساعدة الدولية أيضا على إعادة بناء القدرة على القيام بالعمليات الحكومية الأساسية، بما في ذلك استعادة فعالية نظام المحاكم والثقة في سيادة القانون. وتواصلت مساعدة الأمم المتحدة، في هذا السياق، في عدة أشكال من الأنشطة الإنسانية والتعميرية الإضافية وفقا للخطة المبينة أدناه.

السلام، وحيث تمثل العلاقات بين أعضاء الجبهة الموحدة الثورية وما كان يسمى بالمجلس الثوري للقوات المسلحة وبعض المسؤولين في حكومة ليبيريا مصدر توترات إقليمية. ولذلك كان لدور ليبيريا في التوسط في عملية السلام عام ١٩٩٩ في سيراليون أثر إيجابي على العلاقات الهشة بين دول المنطقة غير الإقليمية، وعلى أمنها الداخلي. وشجعت المناقشات المنتظمة والمفتوحة والصريحة مع منظومة الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى تيسير مناقشة المسائل القائمة المتمثلة في الوفاق وبناء السلام والعودة إلى الوطن وطي صفحة الماضي.

٩ - وكتفت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهودها للإسهام في تعزيز السلام في المنطقة دون الإقليمية. ومن تلك الجهود دعمها لمؤتمر قمة رؤساء دول غينيا وليبيريا وسيراليون المعقود يوم ٢ آذار/مارس ٢٠٠٠ في باماكو في مالي، واجتماع وزراء خارجيتها في مونروفيا، في ليبيريا يوم ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٠. ومن النتائج الرئيسية البارزة لتلك العملية قرار تنشيط مؤسسات اتحاد بلدان نهر مانو، التي تتناول الشواغل السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية بين الدول الثلاث. ومن المقرر عقد اجتماعات لاحقة لرؤساء الدول والوزراء المسؤولين عن الدفاع والأمن والداخلية والخارجية خلال شهر أيار/مايو في كوناكري وفريتاون. وتعزيزا للشعور بالقيادة والمسؤولية الجماعيتين في المنطقة دون الإقليمية، بدأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا توسيع مبادراتها للسماح باشتراك الجمعيات المدنية والمنظمات غير الحكومية، وبناء شراكة أقوى مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة.

١٠ - واقترحت الحكومة، اعترافا منها بالحاجة إلى مواصلة عملية إنهاء التعبئة وتحسين قدرات جهازها الأمني، برنامج إعادة هيكلة القوات المسلحة. وإلى حد الآن، لم يثر البرنامج سوى القليل من اهتمام المانحين، وبدأت الحكومة تنفيذه

٦ - وفي مناخ اتسم بتبادل مفتوح وصريح للآراء، قدمت الحكومة تقييمها للحالة الراهنة في البلد، وللتحديات التي تنتظره، وللنجاحات التي تحققت، وللقهود التي لا تزال تعوق عملية الانتعاش الوطني. وأبدت البعثة ملاحظات وأعادت تأكيد قلق المجتمع الوطني في أربعة مجالات: الأمن الداخلي؛ والحكم الجيد (بما في ذلك احترام سيادة القانون)؛ وأداء الاقتصاد الكلي؛ والمساعدة الإنسانية.

٧ - واستنتج عموماً أن تقدماً كبيراً أُحرز في تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج التعمير الوطني. وقد استخدمت حوالي ٩٠ في المائة من الموارد الملتزم بها في اجتماع باريس عام ١٩٩٨. وتحسنت الحالة الأمنية عموماً تحسناً كبيراً. وسجلت أيضاً نتائج إيجابية لإعادة توطين السكان المتضررين بالتزاع وإصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية التي دمرتها الحرب. وسُجل أيضاً تقدم ملحوظ في تثبيت بيئة الاقتصاد الكلي بإجراء إصلاحات بعيدة المدى في السياسات النقدية والضريبية والهيكلية. بيد أن الهياكل الأساسية الرئيسية مثل شبكات الكهرباء وشبكات الاتصالات، والطرق، لا تزال معطلة، ولا تزال عملية الإنعاش تواجه صعوبات يفرضها النظام المالي والضعف الذي تعاني منه جميع القطاعات.

ثالثاً - الحكم، والأمن، وسيادة القانون

٨ - لا تزال ليبيريا، بوصفها بلداً خرج من نزاع، تعيش وضعاً سياسياً هشاً، بموارد داخلية محدودة، وبفقر متنام، وبمساعدة خارجية متضائلة، وهي عوامل هامة تعوق الانتقال بسهولة إلى فترة ما بعد الصراع. وتمثل حادثنا التوغل المسلح في شمال البلاد في عام ١٩٩٩ دليلاً على استمرار الحاجة إلى جهود الوفاق وأنشطة بناء السلام بشكل يمتد إلى خارج الحدود الوطنية. والحالة السياسية والأمنية شديدة التأثير بالأحداث في المنطقة دون الإقليمية، لا سيما في سيراليون المجاورة حيث يصعب تحقيق تقدم كبير في عملية

١٣ - وبدأت برامج المساعدة على صعيد المجتمع المحلي تتحول من مساعدة إنسانية في الأجل القصير أساساً إلى مجالات أكثر موضوعية تتمثل في التأهيل والتعمير والتنمية. والمنظمات غير الحكومية هي أهم شركاء وكالات الأمم المتحدة في التنفيذ. ونظراً لتزايد عدد تلك المنظمات غير الحكومية في البلد، طلبت الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية إجراء دراسة لتقييم القدرات، لتحديد قدراتها الاستيعابية وما يلزم من دعم إضافي لتعزيز الملكية المحلية وبناء القدرة على تنفيذ المشاريع الإنمائية. وكشفت الدراسة أن ضعف الهياكل الأساسية الوطنية وانخفاض تدفق الموارد هما العائقان الرئيسيان أمام تقديم المساعدة. بيد أنها لاحظت نمو المبادرات على صعيد المدينة والقرية، مما يؤكد استعداد والتزام الليبريين العاديين بإعادة بناء حياتهم. وتناولت الدراسة أيضاً مسائل التنسيق وحددت مواقع الاحتناق على الصعيد الوطني والقطاعي والمحلي، وأشارت بوضوح إلى الحاجة إلى هيكل أفقي وعمودي في الوقت نفسه يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى موازنة السياسات والأولويات الوطنية وبناء تكامل عبر القطاعات. وصُنفت المنظمات غير الحكومية في ثلاث فئات، أساساً من حيث حكمها الداخلي، وتأثيرها على برامج المستفيدين، ومواقع مقراتها (خارجية/داخلية). ووضعت توصيات لتعزيز القدرات على أساس ذلك التصنيف. وقدمت في هذه المجالات معلومات مفيدة تيسر على الحكومة وعلى منظمة الأمم المتحدة إقامة نظام أكثر فعالية لتنسيق وتيسير اشتراك المنظمات غير الحكومية في عملية الانتعاش والتعمير بعد الصراع، ولتحسين توجيه الموارد لدعم الأولويات المحددة في برنامج التعمير الوطني.

١٤ - وتقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم إلى إعادة بناء قدرة المجتمع المدني، التي تظل مصدر رأس المال الاجتماعي. وواصلت منظمات المجتمع المدني أنشطتها في ليبريا خلال عام

مستخدمة ما لها من موارد قليلة. وفي الربع الثالث من عام ١٩٩٩، أدمجت الحكومة حوالي ١٢ ٠٠٠ من قدامى المقاتلين في القطاع العام، كإجراء مؤقت لتعزيز الاستقرار الداخلي. وتكتملة لهذه الجهود، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لتعزيز الشرطة الوطنية الليبرية، مشدداً على التدريب وعلى توفير المساعدة اللوجستية غير القتالية.

١١ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم تعزيز الحكم الجيد عن طريق مشروعه الذي تنفذه إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وهو يسهم أيضاً في إعادة بناء قدرة الحكومة على الإدارة الاقتصادية السليمة والمنسقة، عن طريق دعم خمس مؤسسات رئيسية في إطار مشروع تكميلي ينفذه مكتب خدمات المشاريع في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأولت الحكومة، في استراتيجيتها المتوسطة الأجل، الأولوية لاستقرار الاقتصاد الكلي، عن طريق نظام ضريبي جيد، وتطوير نظام نقدي ومالي عملي، والحفاظ على بيئة منخفضة التضخم. ويدعم البرنامج الإنمائي هذه الجهود عن طريق مساعدة جيدة التوجه في إطار مشروعه وعن طريق حوار متواصل عن السياسات مع الجهات العليا.

١٢ - وبذلت الحكومة جهوداً لإعادة فتح المحاكم في جميع أنحاء البلد، وتنظيم مناقشة عامة عن إصلاح القضاء، وأنشأت لجنة للإصلاح القضائي، واعتمدت مدونة للسلوك الأخلاقي للقضاة. وأعاققت قلة الموارد بشدة الجهود الرامية إلى تحسين أحوال معيشة القضاة وظروف عملهم. وتقدم حكومة الولايات المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريباً ومساعدة لوجستية أساسية لبسط سيادة القانون من جديد. وتقدم المساعدة أيضاً إلى السلطة التشريعية الوطنية، عن طريق تدخلات تدريبية، لتحسين فهم المشرعين لدورهم ومسؤوليتهم في سياق نظام حكم ديمقراطي.

الاقتصادي، وإعادة الثقة في النفس للقطاع الخاص، وإعادة بناء العلاقات مع مؤسسات بريتون وودز.

١٧ - وتواصل ارتفاع الإنتاج المحلي ولكنه لا يزال في حوالي ثلث مستوى ما بلغه قبل الحرب. وتشير البيانات المؤقتة إلى نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٢٥ إلى ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٨ و ٢٠ إلى ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٩. وذلك النمو يقوده القطاع الخاص حيث بلغ إنتاج بعض المحاصيل الغذائية، لا سيما الأرز والنيهوت ٧٠ إلى ٧٥ في المائة من مستوى ما قبل الحرب، حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة. وبالتحسين العام في الأمن الغذائي، استنادا إلى زيادة الإنتاج المحلي، انخفضت كثيرا الحاجة إلى المعونة الغذائية العامة. وحدثت زيادات كبيرة في المحاصيل النقدية (المطاط، البن، الكاكاو) وإنتاج الخشب. ومع ذلك لا يزال القطاع غير النظامي المصدر الرئيسي لتوليد الدخل في المناطق الحضرية، في حين تمثل أنشطة زراعة الكفاف مصدر سبل المعيشة لسكان الأرياف.

١٨ - وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، لا يزال اختلال التوازن كبيرا، بالرغم من انخفاض الواردات من سلع المساعدة الإنسانية. وارتفعت الصادرات، بدولارات الولايات المتحدة، ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٨، و ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٩. ويعود ذلك أساسا إلى زيادة في صادرات المطاط والخشب، اللذين يمثلان ٩٥ في المائة من إيرادات البلد من الصادرات. وانخفضت الواردات كثيرا، بحوالي ٣٤ في المائة، في عام ١٩٩٨ بنهاية مرحلة المساعدة الإنسانية، ولم ترتفع إلا بـ ٤ في المائة في عام ١٩٩٩. وتشير الأرقام المؤقتة إلى عجز تجاري قدره ١١٢ دولار في عام ١٩٩٩، أي ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومُول العجز أساسا بمساعدة في شكل منح، وبتحويلات خاصة، وبرأسمال الاستثمار الأجنبي.

١٩٩٩. واعتبرت معظم الأنشطة مكتملة للجهود التي تبذلها المؤسسات الحكومية والمأخون لتوفير الخدمات الأساسية وحماية الحقوق. ولمعظم منظمات المجتمع المدني صلة بالكنيسة أو هي جمعيات مهنية. وتقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم لإنشاء فريق من الشخصيات البارزة يقوم بالدعوة من أجل الأطفال. ويتألف الفريق من زعماء معروفين ولهم تأثير، من داخل الحكومة وخارجها، ينتمون إلى الأوساط السياسية والقطاع الخاص. ويقوم الفريق بدور هام في الإبقاء على المسائل المتعلقة بالأطفال في صدارة جدول الأعمال الوطني.

١٥ - وتمثل الأفرقة المواضيعية للأمم المتحدة ومحفل التنمية وسيلة لتعزيز ثقافة التبادل الحر للأفكار ولأحسن الممارسات في جميع مجالات التنمية، وتعزيز عملية صنع السياسات عن طريق مناقشة المسائل الإنمائية. وجمع محفل الحكم الجيد، الذي يدعمه البرنامج الإنمائي، ليرين من مختلف الاتجاهات لمناقشة مسائل تتعلق بالحكم الجيد في المجتمع وتمكينهم بذلك من فهم وجهة نظر الآخرين، وتعزيز ثقافة التسامح، وإيجاد حلول مشتركة للمشاكل التي يواجهها المجتمع.

رابعا - أداء الاقتصاد الكلي

١٦ - بدأت الحكومة، مباشرة بعد توليها السلطة، اتخاذ تدابير جريئة ترمي إلى إصلاح الاقتصاد الكلي وتثبيتته. وأسفرت تلك التدابير عن انخفاض سريع في عجز الميزانية، واحتواء الضغوط التضخمية، وتحسين الحالة النقدية. وأحرز بعض التقدم في إعادة الثقة في النظام المالي، بإنشاء مصرف مركزي مكتمل الجوانب، وإدخال تحسينات في الهيكل التنظيمي وهيكل الحوافز الموجه لمستثمري القطاع الخاص. ونفذت هذه الإصلاحات في سياق برنامج يشرف عليه موظفو صندوق النقد الدولي ويسهم في انتعاش النمو

الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة، مرافق وخدمات أساسية، تضمنت فرصا للتثقيف بشؤون الرعاية الصحية والتعليم الابتدائي، تيسيرا لإعادة الإدماج. وكانت احتياجات الأطفال الخاصة موضع اهتمام مفوضية شؤون اللاجئين، واليونسيف، ومنظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة.

٢٢ - وستنتهي أنشطة إعادة التوطين، تدريجيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وليست الحكومة مستعدة للقيام بتلك الأنشطة، ولا وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. ويتمثل التحدي في إيجاد الآليات التي تكفل استمرار أنشطة إعادة الإدماج الجارية. ومن بين اللاجئين الليبريين الموجودين في كوت ديفوار وغينيا المجاورتين، والذين يبلغ عددهم ١٧٦ ٠٠٠ تقريبا، سيبقى حوالي ١١٢ ٠٠٠ منهم خارج البلد بعد انتهاء الأنشطة المذكورة. وتوفر ليبريا أيضا ملجأ لما يزيد على ٩٠ ٠٠٠ من لاجئي سيراليون، وجد معظمهم مأوى في أماكن مجاورة للحدود بين البلدين. وتقدم مفوضية شؤون اللاجئين، بالتعاون مع الحكومة ووكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، مواد الإيواء، واللوازم المتزلية، والغذاء، والرعاية الصحية، والماء، والمرافق الصحية، والحماية.

سادسا - الصحة

٢٣ - في مجال الصحة الإنجابية، يشترك صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف في دعم مشروع يدوم سنتين (١٩٩٩-٢٠٠٠) يرمي إلى تنشيط خدمات الصحة الأساسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية في سبعة بلدان. وتعاون أيضا منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع الحكومة ومع المنظمة غير الحكومية التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة "منظمة الرعاية في أفريقيا" في عملية تقييم

خامسا - المساعدة الإنسانية/إعادة التوطين، والإعادة إلى الوطن، وإعادة الإدماج

١٩ - يتطلب تعقد الحالة في ليبريا تضافرا بين جهود المساعدة الإنسانية والجهود الإنمائية، لدعم استمرار السلام. وفي حين تتوفر المساعدة الإنسانية، فإن المانحين يترددون في دعم الأنشطة الإنمائية بسبب استمرار مشاكل متبقية تتعلق بالأمن والحكم. واعترفت البعثة التي أوفدها عدة مانحين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بالحاجة إلى المرونة في تخصيص واستخدام الموارد لتحقيق هدي كفاءة الانسجام مع متطلبات برنامج التعمير الوطني وكفاءة الانتقال بفعالية من الإغاثة إلى التنمية المستدامة. ومما يؤسف له أن قلة من إجراءات المتابعة اتخذت، بسبب استمرار سوء العلاقات بين الحكومة وشركائها الدوليين الرئيسيين.

٢٠ - وواصلت اللجنة الليبيرية لإعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة التوطين جهودها لإعادة اللاجئين في المنطقة دون الإقليمية إلى وطنهم وإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا، بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وكذلك من منظمات غير حكومية محلية ودولية. وفي عام ١٩٩٩ نُقل أكثر من ٣٦ ٨٠٠ مشرد داخليا من هياكل إقامتهم في وسط مونروفيا إلى مدتهم وقراهم الأصلية في غرب وجنوب شرقي البلاد، بدعم كبير من وكالات الأمم المتحدة ومن حكومة السويد. ووزعت مجموعات من مواد لمساعدة الأسر على إعادة التوطين، تضمنت أدوات يدوية ومواد أساسية للبناء.

٢١ - وساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٢٦ ٨٨٠ لاجئا على العودة طوعا إلى ديارهم بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، والاتحاد الأوروبي، وعدة شركاء محليين ودوليين. وقدمت حكومة الولايات المتحدة دعما كبيرا لعمليات برنامج الأغذية العالمي. وقدمت منظومة

يشهد الاتجاه العام انخفاضاً في الإصابات المبلغ عنها من ٧١ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٨. وهو اتجاه تشهده جميع الفئات العمرية، والمناطق الجغرافية، وفئات المرضى (باستثناء طالبي التأشيرات)، ومستويات التعليم، والمهن. ويسود الاعتقاد بأن هذه النسب أقل من الواقع الفعلي، لأن سنوات النزاع حجبت ضخامة المشكلة، كما أن نوعية النتائج تضررت بالانحياز الانتقائي، والخطأ في التشخيص، والإبلاغ الناقص.

٢٦ - وقدم دعم تقني ولوجستي لتيسير توفير الدم المأمون والقيام بأنشطة توعية الجماهير في أرياف ليبريا، وتمكين المنظمات المجتمعية من الاشتراك في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعناية بالأشخاص المصابين به. وعُيّن اثنان من متطوعي الأمم المتحدة (إحصائي في علم الأوبئة ومدرّب في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال) في البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز. وأشرف رئيس ليبريا على الاحتفالات باليوم العالمي للإيدز، وأكد خلالها التزام البلد بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأنشأ اللجنة الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقدمت منظمة الصحة العالمية، والبرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى تلك الاحتفالات بتوفير تسهيلات سوقية لأنشطة التوعية بالفيروس/الإيدز، بما في ذلك إنتاج برنامج بـ ١٦ لغة محلية لتوزيعها على سكان الأرياف. وبالرغم من هذه الجهود، لا يزال مستوى اهتمام السكان عموماً بمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منخفضاً. ويفتقر البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز إلى الموارد للقيام بجهود متواصلة ترمي إلى تعميق الوعي، وهناك نسبة ضئيلة من المرافق الصحية في البلد لها القدرة على إجراء اختبارات لاكتشاف فيروس نقص المناعة البشرية.

للاحتياجات في مجال الأمومة الآمنة، في جميع أنحاء البلاد. وسيؤدي ذلك إلى وضع خطة تدوم ثلاث سنوات في إطار برنامج الصحة الإنجابية. ويقدم البرنامج الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية الدعم إلى وضع سياسة صحية وطنية، ستوفر إطاراً مرجعياً متماسكاً لتنشيط القطاع الصحي.

٢٤ - وتدعم منظومة الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، الحكومة في تنفيذ أيام التحصين الوطنية للقضاء على شلل الأطفال. وغطت الحملة مائة في المائة من الأطفال دون الخامسة. وتدعم منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبرنامج الإنمائي بناء المرافق المائية والصحية والتدريب على التثقيف الصحي العام على المستوى المجتمعي في جميع أنحاء البلاد.

٢٥ - وأجرت منظمة الصحة العالمية والبرنامج الإنمائي والحكومة تحليلاً للحالة فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ووضع خطة استراتيجية لليبريا اعتمدها الفريق المواضيعي المعني بالفيروس/الإيدز. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع اليونيسيف والبرنامج الإنمائي، الدعم لتعزيز البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز. وقدمت الرفالات في جميع أنحاء البلد في إطار أنشطة التوعية بالممارسات الجنسية الآمنة وتنظيم الأسرة. وساعدت مراقبة الأوبئة على تحديد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومنذ ١٩٨٦، عند الإبلاغ عن أول إصابة بالإيدز، وحتى ١٩٨٨، تأكد وجود ٢٤٣ حالة. وخلال عام ١٩٩٨، ارتفع معدل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية إلى ٤,٥ في المائة، وكانت أعلى نسبة لدى الفئة العمرية ٢٠-٢٩ سنة (٥,٢ في المائة). وكشفت تجرئة البيانات حسب نوع الجنس عن وجود معدلات إصابة أعلى لدى الإناث من الذكور من بين من شملتهم الفحوص في عام ١٩٩٨ (٧ في المائة و ٣,٣ في المائة على التوالي). ومع ذلك

سابعا - التعليم

٢٧ - تلقت الحكومة مساعدة في القيام بعدد من المبادرات الرئيسية في قطاع التعليم، مثل برنامج التعليم المعجل للأطفال الذين تجاوزوا سنا معينة وحرّموا من الدراسة خلال سنوات التراجع، ودراسة استقصائية لتعليم البنات، وحملة نحو الأمية. وإلى جانب توفير وتوزيع الكتب الدراسية وتدريب المدرسين، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بترميم المدارس. وأقيمت علاقات وثيقة مع الحكومة وبين

٢٩ - وتصل المساعدة المالية الصغيرة (المنح الصغيرة والائتمانات الصغيرة) وفرص التدريب على المهارات إلى حوالي ٣٥ ٠٠٠ من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين. ونظرا لانتشار الدمار الذي لحق بالمساكن، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مشروعاً لتحسين المهارات على بناء المساكن الريفية وتخطيط المدن/القرى. ويرمي المشروع إلى بناء ١ ٠٠٠ وحدة سكنية نموذجية في ٤ من بين المحافظات الـ ١٣، باستخدام مواد بناء محسنة ومتوفرة محليا أساسا. وسيشجع المشروع أيضا التعاون في إنتاج مواد بناء منخفضة التكلفة.

تاسعا - الأمن الغذائي

٣٠ - وزعت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، في دعمهما لمبادرات الحكومة، بذورا وأدوات وحصصا لحماية نوعية البذور على ٢٩ ٨٠٠ مزارع. وارتفع إنتاج الأرز والميهنوت، المحصولان الرئيسيان في البلد، إلى أكثر من ٧٠ في المائة وقرابة ١٠٠ في المائة على التوالي، من مستواه قبل الحرب، بالمقارنة بـ ٢٥ في المائة و ٥٠ في المائة على التوالي في عام ١٩٩٥. بيد أنه جدير بالإشارة إلى أن ليبيريا لم تكن مكتفية ذاتيا من إنتاج الأرز قبل الحرب إلا بنسبة ٧٠ في المائة.

اليونيسيف واليونسكو في مجال تطوير السياسة التعليمية؛ بين اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال تدريب المدرسين؛ وبين اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي في تنفيذ برنامج لتوفير الأغذية في المدارس، استفاد في إطاره ٨٠٠ ٠٠٠ من أطفال المدارس الابتدائية والثانوية في ١ ٤٠٠ مدرسة في تسع مقاطعات في ليبيريا، و ١٥ ٠٠٠ من المدرسين والعاملين في المدارس. وقدم برنامج الأغذية العالمي أيضا، بالتعاون مع اليونيسيف وغيرها من الوكالات، دعما إلى التعليم المهني وغيره من أنشطة التدريب على المهارات، بتوزيع مساعدة غذائية إلى متدربين بلغ عددهم ٤ ٠٠٠ في المتوسط، في إطار برنامج "الغذاء مقابل التدريب".

ثامنا - تنشيط المجتمعات المحلية وإعادة بنائها

٢٨ - تقوم أنشطة تنشيط المجتمعات المحلية وإعادة بنائها حول توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والدخل. وساعدت منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين الحكومة على إصلاح ٢٣٠ مصحة، و ١٤ مستشفى و ١٣ مستوصفا وكان عددها قبل الحرب ٣٣٠ مصحة و ٣١ مستشفى و ٥٤ مستوصفا. وأعيد ترميم ١٣٥ مدرسة في تسع محافظات من بين المحافظات الـ ١٣، بمساعدة من الأمم المتحدة. واستُخدم الحرفيون المحليون في عمليات الإصلاح

٣١ - وقدمت منظمة الأغذية والزراعة، مدعومة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساعدة إلى وزارة الزراعة على وضع وثيقة إطارية للبرنامج الخاص للأمن الغذائي. وتبع ذلك مشروع إنمائي المنحى يدعى البرنامج الخاص للأمن الغذائي: مراقبة المياه وعناصر التخصيف، ممول عن طريق برنامج التعاون التقني التابع لمنظمة الأغذية والزراعة. وكانت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وكندا، المساهمين الرئيسيين بـ ٢٧ ٨٢٤ طنا متريا من السلع الغذائية المتنوعة، منها الحبوب والزيوت والحنطة والصويا والسكر والملح، قدمها برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه إلى مستفيدين بلغ متوسط عددهم شهريا ٧٤٨ ٢٥٠.

عاشرا - الشواغل الجنسانية

٣٣ - ورغم أن تقدما كبيرا أحرز في مجال التوعية بالمسائل الجنسية وإدراجها في صلب الاهتمامات داخليا ومن خلال البرامج التي تدعمها الأمم المتحدة، فإن الكثير ينتظر الإنجاز لكفالة المساواة بين الجنسين في ليبيريا. ومن القيود الرئيسية في هذا المجال محدودية القدرة على المتابعة داخل منظومة الأمم المتحدة والحكومة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (عن طريق مشروع ينفذه مكتب خدمات المشاريع في الأمانة العامة للأمم المتحدة) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بدعم من الفريق المواضيعي المعني بنوع الجنس بمساعدة الجمعيات النسائية والحكومة على القيام بأنشطة الدعوة والأنشطة التوعوية، وتدريب الموظفين العامين وزعماء الرأي على مختلف جوانب إدراج المسائل الجنسانية في صدارة الاهتمامات وتمكين المرأة.

٣٢ - مثلما يتضح في برنامج التعمير الوطني وفي مختلف ورقات السياسة العامة، التزمت الحكومة بتعزيز النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين في ليبيريا. وساعد الفريق المواضيعي التابع للأمم المتحدة والمعني بالمسائل الجنسانية الحكومة على إعداد تقرير ليبيريا القطري إلى دورة الجمعية الاستثنائية التي عقدت خمس سنوات بعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وعلى وضع إطار استراتيجي لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وحرصت معظم وكالات الأمم المتحدة على إيلاء اهتمام خاص بإدراج مسائل نوع الجنس في البرامج القطرية، وتناول مسائل القضاء على القوانين التمييزية والممارسات الاجتماعية، والثقافية التي تضر بالمرأة وبالفتاة، وحظر إنشاء جمعيات سرية قرب مخيمات اللاجئين في ليبيريا، وتعزيز تثقيف الطفلة، وتعزيز صحة المراهقة والمرأة، والصحة الإنجابية، والتدريب على المهارات المدرة للدخل. وساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، على تعزيز أمانة وأنشطة فرع اتحاد المدرسات

حادي عشر - التحديات الرئيسية التي تواجه البلد

٣٤ - كان اتفاق أبوجا ٢ للسلام (١٩٩٦) الذي أدى إلى انتخابات الحكومة الحالية، نتيجة توافق آراء وضغوط دولية بعد وصول العمليات العسكرية إلى طريق مسدود. ويتمثل التحدي الرئيسي للبلد في تعزيز السلام ومعالجة المشاكل الناشئة عن النزاع، والفوارق الاجتماعية، والانقسامات الإثنية التي أذكت نار النزاع. ولم تلب كما ينبغي احتياجات نسبة كبيرة من القتالين المسرحين

الأمم المتحدة وحوارها مع حكومة ليبيريا في مجالات حقوق الإنسان، والوفاق الوطني، وبناء السلام، وتعزيز سيادة القانون.

والمقاتلين الأطفال القدامى وجرحى الحرب. وفي مواجهة الحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية، لا يزال وجود عدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل وقدامى المقاتلين في المناطق الحضرية يهدد الاستقرار في الأجل الطويل.

٣٥ - وفي حين تمثل عودة النمو عنصرا مشجعاً، فإن القاعدة الاقتصادية لا تمثل سوى ثلث ما كانت عليه قبل الحرب. وذلك لا يكفي لإحداث أثر مستدام على حالة الفقر التي تمثل عنصراً آخر يهدد الاستقرار في الأجل الطويل. وتصطدم جهود الأمم المتحدة لدعم تنشيط شبكات الأمان الاجتماعية الأساسية للسكان أيضاً بتضاؤل الموارد. ومما يزيد من تعقيد الحالة قلة الاهتمام بإضفاء الطابع الديمقراطي، بما في ذلك المساءلة في المؤسسات الحاكمة، والشفافية واحترام سيادة القانون. ولم يتحقق إلى حد الآن الامتثال لمبادئ الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية) كفروع مستقلة في الحكومة، مثلما تدعو إلى ذلك القوانين الأساسية في ليبيريا.

ثاني عشر - توصيات بالإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة

٣٦ - هناك حاجة ملحة إلى زيادة اعتراف المجتمع الدولي عموماً وكبار المانحين بشكل خاص بالتحديات التي تواجه ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية في فترة ما بعد الصراع هذه. وينبغي الاعتراف بالبعد دون الإقليمي للزراع، وينبغي أن يسفر ذلك عن تنشيط الدعم لعملية بناء السلام في ليبيريا. ولذلك يُوصى بأن تعيد الجمعية العامة تأكيد قرارها ١/٥٣ والإعراب عن امتنانها للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولكبار البلدان المانحة، ومؤسسات بريتون وودز، لجهودها المتواصلة الرامية إلى بناء سلم مستدام في المنطقة دون الإقليمية والدعوة إلى زيادة دعم جهود الإنعاش والتعمير في ليبيريا، مع إعادة تأكيد دعمها لتعاون منظومة